

أسفي في: 6 نونبر 2023

إلى السيد رئيس حكومة المملكة المغربية

الموضوع: رسالة مفتوحة بشأن الدخول المدرسي لموسم 2024/2023، وعلاقته بتداعيات النظام الأساسي.
المرجع: × رسالتنا إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المؤرخة ب 1 غشت 2023.
× بيانات الرابطة الوطنية الثلاثة وبلاغها.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد، علاقة بالموضوع أعلاه نراسلكم اليوم السيد رئيس الحكومة المحترم، بعدما تفاءلنا خيرا بسنة دراسية سمعنا انطلاقها الواعدة بمدارس الريادة وما روجته وسائل الاعلام عن اصلاحات مرتقبة. لكن نشاء الاقدار أن تصاب مناطق مغربية بكارثة طبيعية لم تجنب مدارسنا. فضع على إثرها جزء من الأمل المنشود، والذي تم القضاء على الجزء المتبقي منه ما تسبب فيه المرسوم رقم 2.23.819 الصادر عن حكومتكم الموقرة. فبعد أن ضاع من الزمن المدرسي 195 يوما خلال الأربع مواسم الدراسية الماضية، ها هم أبناؤنا يحرمون من أكثر من شهر ونصف منذ بداية السنة الدراسية، والبقية تأتي. نتساءل كيف سيتم تعويضها، خصوصا وأن الاقتطاعات من أجور السيدات والسادة الأساتذة ستجعلهم بالضرورة يرفضون تعويض الدروس. وأما إذا كنتم تفكرون في التعويض عن طريق أورش، فنقول لكم نحن أصحاب الفكرة وقد تم الانقضاض عليها وتزليلها بعشوائية وكانت النتيجة ذر الغبار على الأعين.

السيد رئيس الحكومة المحترم، قد يقول قائل وما دخل جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ في المرسوم رقم 2.23.819 وما سيرتب عنه، لا داعي أن نذكر سيادتكم بأن جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ منذ أكثر من 60 سنة مضت وهي تساهم في تحسين ظروف التعليم ويكفي أن ندلي برقم مساهمتها المالية على المستوى الوطني والتي تقدر سنويا ب 400000000 درهم (نعم 40 مليار سنتم على الأقل). إن ما يقلقنا ضمن ما ورد بالمرسوم هو الفقرة الأخيرة من المادة سبعة منه (7) التي تفرض على الأستاذ التعامل مع أولياء التلاميذ، إذ تتساءل عن الزمن الذي سيخصصه لهذه المهمة وعن آليات تنفيذها، ونبيه أن هذه المهمة إذا أصبحت رسمية ستصير الأسر عرضة للابتزاز والتحرش، أو سيصبح الأستاذ عرضة للشكايات الكيدية بدعوى التحرش والابتزاز، ونحن لا نريد رؤية أحد الطرفين وراء القضبان، لذلك نطلب منكم، بعد سحب المرسوم 2.23.819، تعديل هذه الفقرة بحذفها.

وحيث أن السيدات والسادة الأساتذة أعلنوا مجددا عن فترة إضراب جديدة أيام 7 و8 و9 نونبر 2023، نلتمس منكم جراءة للإعلان عن سحب المرسوم 2.23.819 الذي قد يسير ببلدنا لما لا تحمد عقباه، لأننا سنطالب بالغاء نقط الدورة الأولى في القطاع العمومي وفي القطاع الخصوصي حرصا على تكافؤ الفرص وفق مقتضيات الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار 51.17 خصوصا وأن بلاغكم الصادر يوم 30 أكتوبر 2023 يعد بتجويده تماشيا مع تطوير إصلاح القطاع.

السيد رئيس الحكومة المحترم أي تنزيل للمراسيم التعليمية التي لا تأخذ بعين الاعتبار رأي كل المتدخلين وتستعمل جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ ديورا لتأنيث الجلسات والميز بين مكوناتها مألها الفشل، ونتيجتها ضياع حقوق التلاميذ، لذا نطالب سيادتكم بما يلي:
أولا: العمل على نشر تقرير مفصل عن الزمن المدرسي المهودر، حسب المستويات بالجهات والاقليم، وكيفية تعويضه وكيفية التعامل مع تلاميذ التعليم العمومي في الامتحانات الإشهادية.

ثانيا: تنظيم مناظرة وطنية لمعالجة الاختلالات التي يعيشها القطاع وخصوصا ما تسبب فيه المرسوم رقم 2.23.819.
ثالثا: فتح نقاش بشأن تنزيل المرسوم رقم 2.20.475 وما أحدثه من ارتباك وتحكم في جمعيات الآباء، بناء على مضمون الرسالة الملكية بمناسبة الدخول المدرسي 2001-2000 الداعية إلى "تفعيل دور آباء وأولياء التلميذات والتلاميذ في تدبير الحياة المدرسية بوصفهم شركاء أساسيين في تعليم وتربية بناتهم وأبنائهم على امتداد مسارهم الدراسي".
من أجل هذا نتمنى أن تجد لديكم رسالتنا المفتوحة هذه صادرا رحبا، وتكون فاتحة تجويد عمل جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ في عهد حكومتكم الموقرة.

وتقبلو السيد رئيس الحكومة المحترم فائق التقدير.

عن المكتب التنفيذي

الرئيس:

أحمد فوناس



* المرفقات بيانات الرابطة وبلاغها

بيان

على غرار باقي المكونات ذات الصلة بالتربية والتكوين، يتابع المكتب التنفيذي للرابطة الوطنية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ مجريات الأحداث التي تعرفها الساحة التربوية ببلادنا والتي تتميز باحتقان غير مسبوق بين هيئة التدريس ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة .

وقد خلص أعضاء المكتب التنفيذي بعد تداولهم يوم السبت 07 أكتوبر 2023 على أن هذا الاحتقان ستكون له " لا محالة " انعكاسات وتبعات خطيرة على تلميذات وتلاميذ المؤسسات التعليمية العمومية على الخصوص، وسيساهم في تدني المستوى التعليمي وهدر الزمن المدرسي وعدم الاستقرار النفسي.

وبما أن التعليم يعد القضية الثانية بعد قضيتنا الوطنية كما جاء في مجموعة من الخطب الملكية السامية، وباعتبار أن تطور الأمم وتقدمها يقاس بمدى تعلم أبنائها وانفتاحهم على مختلف العلوم الكونية واللغات الحية، فإن المكتب التنفيذي للرابطة الوطنية يعلن ما يلي:

- مطالبته وزارة التربية الوطنية و التعليم الأولي و الرياضة تبني مقاربة تشاركية والانصات إلى كل المتدخلين التربويين و بما فيهم جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ .

- مطالبته الوزارة الوصية إشراك الرابطة الوطنية و جميع الشبكات الوطنية في اتخاذ القرارات المصيرية التي تهم شريحة مهمة من المجتمع.

- دعوته الوزارة بعقد مناظرة وطنية تحضرها جميع الهيئات التربوية لتجويد المدرسة العمومية والخروج من هذا الاحتقان الذي يذكرنا بما عانته الأسر جراء كثرة الاضرابات.

- تسجيله الارتباك الذي عرفه الدخول المدرسي لهذا الموسم قبل حادث الزلزال وبعده، وتطالب بالحرص على تكافؤ الفرص.

- تأسفه لعدم التحاق بعض التلاميذ بمدارسهم الى غاية اليوم بسبب مشكل الحدود بين الجهات (حالة جهة مراكش أسفي وجهة بني ملال خنيفرة).

- مباركته عيد نساء ورجال التعليم الأممي منوها بالمجهودات التي يقومون بها من أجل تحصيل ابنائنا والرقى بالمنظومة التربوي، وتأسفه لما حصل بالرباط يوم 5 أكتوبر 2023





بيان رقم 2



في هذا الجو المشحون و الاضطرابات التي تعرفها الساحة التربوية بشكل يومي، والتي لا تعرف مآلاتها ولا مقدار مدى صبر الأسر التي ترى ابناءها يتجمعون في الازقة و الطرقات، بدل تواجدهم في مكانهم الطبيعي " المدرسة العمومية "، وبعد تنبيهنا للوزارة الوصية في بيان سابق لخطورة الأمر، وتقديمنا لها مجموعة من المقترحات و المطالب للخروج من هذا الوضع غير السوي، ارتأى أعضاء المكتب التنفيذي للرابطة الوطنية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ عقد اجتماع طارئ بتاريخ 14 أكتوبر 2023 استعرضوا فيه آخر المستجدات وحجم الزمن المدرسي الذي تم هدره ومبلغ السخط الذي عبر عنه الآباء و الأمهات والأولياء. وبعد نقاش مستفيض خلص أعضاء المكتب الوطني إلى توجيه بيان ثاني بالرغم من أن الوزارة لم تتفاعل للأسف الشديد مع البيان الأول، وتأسيسا على ما سبق ندعو الوزارة إلى: -الجلوس إلى طاولة الحوار مع كل الفرقاء التربويين والانصات إلى اقتراحاتهم والاخذ بها حماية لأبنائنا ومصيرهم التربوي و حفاظا على السلم الاجتماعي.

- دعوة الوزارة إلى احترام صلاحيات المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية، وإعطاء اوامرها لمصالحها الخارجية" الاكاديميات والمديريات" لإشراك المكاتب الجهوية والإقليمية لشبكات جمعيات أمهات آباء وأولياء التلاميذ في اتخاذ القرارات المصيرية، وليس الاكتفاء بدعوتهم قصد الإخبار فقط واستعمالهم كإطفائيين أو نقط ضغط.

-توضيح طرق تدبير المرحلة وكيفية تعويض الزمن المدرسي المهودر، خاصة وأن تصعيد نساء ورجال التعليم يلوح في الأفق .

وبناء على مسؤوليتنا، فإننا نعلن ما يلي:

-وقوفنا المطلق مع المدرسة العمومية وكل مكوناتها و تنديدا بما تعرض له الأساتذة من تبخيس ببرنامج إعلامي.

-رفضنا للمقاربة التي تنهجها الوزارة والتي تتميز بالإقصاء والارتجال و الانفراد بالقرارات التي أدت و ستؤدي إلى النفق المسدود و تنبئ بسنة بيضاء لا قدر الله.

-استعدادنا الترافع لصالح المدرسة العمومية بكل الوسائل الممكنة.

وإذ نقدم هذا ، نذكر الوزارة بمراسلتنا الموجه لها بتاريخ 1 غشت 2023 بخصوص عقد لقاء مع تنظيمنا الوطني، وندعو الحكومة إلى التدخل السريع لنزع مسببات الاحتجاجات التي قد تضر بسمعة التعليم في المغرب.



La ligue Nationale des
Associations Des Parents
d'Elèves



الرابطة الوطنية
لجمعيات أمهات وآباء وأولياء
التلاميذ



بلاغ



رفعا لكل لبس، وبعدها تداولت وسائل التواصل الاجتماعي لقاء السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة ليوم الجمعة 20 أكتوبر 2023 مع شبكات جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، يخبر المكتب التنفيذي للرابطة الوطنية لجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، جميع مكاتبه الإقليمية والجهوية وعموم جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ بالمملكة وكل النسيج الجمعي المهتم بالشأن التربوي وكذا الرأي العام الوطني بأنه:

- لم يتم استدعاؤه للمشاركة في اللقاء التشاوري الذي نظمته الوزارة يوم الجمعة 20 أكتوبر 2023 مع بعض شبكات جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ.
- غير معني بالمخرجات التي أسفر عليها الاجتماع.
- يعلن عن معارضته للانتقائية التي تسلكها الوزارة في تعاملها مع الشركاء الأساسيين للمنظومة.
- يجدد المكتب التنفيذي للرابطة الوطنية لجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ تخوفه من هدر الزمن المدرسي.
- يتخوف من إضاعة الوزارة لحقوق التلاميذ التربوية جراء تهميشها للفاعلين المباشرين والحقيقيين في العملية التعليمية التعلمية وأساسهم الأستاذ.



علال بن عبد الله رقم 17 الكورنيش آسفي المغرب
Allal Ben Abdellah N0 17 Corniche Safi Maroc
Te 1 :0629338534 : الهاتف / Email :Lnape885@gmail.com



بيان رقم 3



تلقي المكتب التنفيذي للرابطة الوطنية لجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ باستهجان كبير ردود السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي غير المقنعة التي تقدم بها سواء أمام أعضاء مجلس المستشارين أو عبر وسائل الإعلام ، وحيث اعتبر المكتب التنفيذي استخفاف الوزارة بضياح ملايين ساعات الدراسة بالمدارس العمومية دليلا على الهروب إلى الأمام، الذي بات يعتمد عليه السيد الوزير المعني منذ توليه مهمة تدبير الوزارة ، ناهيك عن انتقانيته في اختيار الشركاء للتعامل مع الوضع القائم، والذي يبقى التلميذ والأستاذ أهم ضحاياه، وحيث أن الموجة الثانية من الإضرابات تلوح في الأفق، فإن المكتب التنفيذي للرابطة الوطنية لجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ يؤكد على ما يلي :

1. استمراره في الدفاع عن المدرسة المغربية وعن التلميذ لنيل حقوقه كاملة، وفي صلبها حماية زمن تعلماته، بما يضمن له الجودة والمجانية المنصوص عليهما في الدستور.
2. مطالبته السحب الفوري للنظام الأساسي، إذ يعتبر سبب اشغال فتيال الإضرابات التي أصبح يعاني منها أبناؤنا، العجيب أن مديرية إقليمية للوزارة نشرت مذكرة يوم 23 أكتوبر 2023 تطلب بتصنيف المضربين إلى أطر الأكاديميات وأطر الوزارة الشيء الذي يناقض مضمون المرسوم المنشور يوم 9 أكتوبر 2023 والذي يدعي توحيد هيئة التدريس .
3. مطالبته الوزارة بنشر تقرير مفصل عن الزمن المدرسي المهدور، حسب المستويات بالجهات والاقاليم، وكيفية تعويضه وكيفية التعامل مع تلاميذ التعليم العمومي في الامتحانات الإشهادية.
4. مطالبته بفتح حوار جاد ومسؤول مع جميع التنظيمات والشركاء، تقدم نتاجه في مناظرة وطنية قبل نشره بالجريدة الرسمية
5. تحميله مسؤولية عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين تلاميذ القطاع الخاص الذين يتابعون دراستهم بشكل عادي وبين تلاميذ التعليم العمومي المتروكين في شوارع المدن وخلاء البوادي.
6. تحميله مسؤولية هدر الزمن المدرسي للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ومطالبته بالاعتذار لأمهات وآباء وأولياء التلاميذ.
7. تحميله السيد الوزير كل المسؤولية في حالة خروج الأسر للتدبير بضياح زمن التمدرس، واعتباره المسؤول عن أي انفلات أمني والمسؤول عن المس بالسلام الاجتماعي.
8. مطالبته إعادة النظر في المرسوم رقم 2.20.475، الذي أفرز تحك الإدارة في جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، وهو التحكم الذي لا نريده مستقبلا للأساتذة نتيجة تطبيق مرسوم النظام الأساسي 2.23.819.

